

Distr.: General  
2 August 2010  
Arabic  
Original: Arabic and English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين

التحقق في مجال تنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
للجمهورية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بطلب إدراج  
بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بعنوان "التحقق في  
مجال تنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي".

وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، مرفق طيه مذكرة تفسيرية  
دعماً للطلب المذكور (المرفق الأول)، ومشروع قرار (المرفق الثاني).

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) عبد الرحمن محمد شلقم

السفير

المندوب الدائم



## المرفق الأول

[الأصل: بالعربية]

### مذكرة تفسيرية

منذ التوصل إلى صنع الأسلحة النووية أصبحت الحياة على كوكب الأرض مهددة بصورة خطيرة، الأمر الذي استدعى بذل جهود دولية كبيرة في محاولة لمنع استخدامها، والاتفاق على نزعها بصورة كاملة.

وكان عقد معاهدة عدم الانتشار النووي خطوة هامة في طريق تخييب البشرية ويلات السلاح النووي، حيث وضعت آليات للتفتيش والرقابة على استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية حتى لا تتحول لصناعة الأسلحة النووية. كما أن الاتفاقية تنص على أن تقوم الدول النووية بالتفاوض بحسن نية بشأن وقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ونزع السلاح النووي.

وتصر الدول النووية على أنها تقوم بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، وتحاول في نفس الوقت إبرام المزيد من الاتفاقيات لوضع التزامات جديدة على الدول غير النووية، ومع ذلك لا توجد آلية دولية للتحقق من التخفيضات التي تقوم بها الدول على أسلحتها النووية من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهو التزعم الكامل للسلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة.

وانطلاقاً مما تقدم فإن المجتمع الدولي يجب أن يسعى لتحقيق الهدف المركزي لمعاهدة عدم الانتشار النووي وهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، من خلال ضمان وفاء جميع الدول بالتزاماتها وفقاً للمعاهدة وانضمام جميع الدول إليها كدولة غير نووية.

إن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان بامتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل بترسيخ مبادئ التعاون والتفاهم، ولذلك فإن ليبيا بادرت بمحض إرادتها بالإعلان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن التخلص من جميع البرامج والمعدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وتسعى من خلال مشروع القرار المرفق إلى دعوة جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بما في ذلك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، إلى إخضاع جميع مرافقها النووية لتفتيش ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتكون الغاية الحصرية وفاء الدول النووية بالتزاماتها المتعلقة بتزعم أسلحتها النووية.

[الأصل: بالعربية]

## مشروع قرار

### ”التحقق في مجال تنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي“

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بهدف إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية،

وإذ تضع في اعتبارها ما نصت عليه الفقرة (٥٠) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لترع السلاح، التي دعا فيها الجمعية إلى التفاوض بسرعة على اتفاقات لوقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف تطويرها، وإلى وضع برنامج شامل مقسم إلى مراحل وذي أطر زمنية متفق عليها، حيثما كان ذلك ممكناً، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، مما يفضي على إزالتها تماماً في نهاية المطاف في أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية البالغة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي وركيزة أساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية،

وإذ تأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي المعقود من ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها الدول الأطراف في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما متابعة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبترع السلاح النووي،

وإذ تؤكد أهمية الخطوات العملية الثلاثة عشر في الجهود المنتظمة والتدريجية التي تبذل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة على نحو ما اتفقت عليه الدول الأطراف في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠،

**وإذ تؤكد من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متدايمتان وتتطلبان إحراز تقدم عاجل لا رجعة فيه على كلتا الجبهتين،**

**وإذ تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، بشأن عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وما خلصت إليه المحكمة بالإجماع من أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي على نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة،**

**وإذ تسلّم بالحاجة إلى صك ملزم قانوناً يتم التفاوض بشأنه على مستوى متعدد الأطراف لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم التهديد باستعمال تلك الأسلحة أو استعمالها،**

**وإذ تؤكد على الحاجة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر وإلى احترامها بدقة،**

**وإذ تسلّم كذلك بأهمية مواصلة الجهود بشأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم، خاصة في الشرق الأوسط، لما لذلك من دور فعال في تحقيق السلم والأمن الدوليين،**

**وإذ تلاحظ التصريحات الإيجابية التي أدلى بها القادة دول حائزة للأسلحة النووية بشأن الاعتزام في الشروع في إجراءات تفضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وإذ تؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة عاجلة، في إطار زمني محدد، لتحقيق هدف نزع السلاح النووي،**

**وإذ ترحب بالاتفاق الذي أبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في العاصمة التشيكية براغ، بوصفها خطوة على طريق إجراء مزيد من التخفيض في ترسانتي البلدين النووية وصولاً إلى القضاء التام على تلك الأسلحة،**

**وإذ تشدد على الحاجة إلى التحقق من تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بتزع السلاح النووي، بما في ذلك أهمية رصد ما تتخذه تلك الدول من إجراءات لتخفيض مخزونها من الأسلحة النووية والمواد النووية بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي،**

**وإذ تلاحظ أن عدداً من بلدان العالم النووية ما زالت تتيح مهام التفتيش على منشآتها النووية بشكل طوعي،**

- وإذ تلاحظ أن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة،
- ١ - **تشدد** على الدور المركزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتهيب بجميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة؛
- ٢ - **تؤكد** على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وتهيب بالدول غير الأطراف في المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية بلا تأخير ودون شروط وأن تتقيد بأحكامها، إلى حين انضمامها إليها؛
- ٣ - **تؤكد من جديد** على أن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان بصورة جوهرية ومتداومتان ولا بد أن تمضيا جنبا إلى جنب، وأن هناك حاجة حقيقية إلى عملية منهجية وتدرجية لنزع السلاح النووي؛
- ٤ - **تسلم** بأن الوقت أصبح الآن مواتيا لكي تتخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير فعالة لنزع السلاح النووي تحت رقابة دولية محكمة وفعالة قابلة للتحقق؛
- ٥ - **تشدد** على أهمية تطبيق مبادئ الشفافية واللاجعة والقابلة للتحقق على عملية نزع السلاح النووي وتدابير تحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها؛
- ٦ - **تدعو** جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال اتفاق يجري التفاوض عليه وإبرامه مع الوكالة، وتكون الغاية الحصرية منه التحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بتزاع أسلحتها النووية؛
- ٧ - **تقرر** أن تخضع كافة المنشآت النووية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل إلزامي؛
- ٨ - **تطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين بشأن تنفيذ هذا القرار؛
- ٩ - **تقرر** إبقاء المسألة قيد نظرها.